الصباح الاقتصادية
12
العدد 2912 - السنة العاشرة
الثلاثاء 18 صفر 1439 - الموافق 7 نوفمبر 2017
Thusday 7 November 2017 - No.2912 - 10th Year

أكد أن «الوقود البيئي» سيرفع قدرة البلاد إلى 758 ألف برميل نفط معالج

المطيري: الكويت مركزاً عالمياً في المعالجة الهيدروجنية للنفط المتبقي

كتب محيي قطب

أكد الرئيس التنفيذي لشركة البترول الوطنية الكويتية محمد المطيري أن قدرة الكويت على المعالجة الهيدروجينية للنفط المتبقي ستبلغ 758 الف برميل يوميا مع اكتمال مشروع الوقود البيئي مقارنة بالقدرة الحالية البالغة 228 الفا.

وقال المطيري في كلمة خلال افتتاح مؤتمر (المعالجة الهيدروجينية للنفط المتبقي 2017) إن الكويت في طريقها لتصبح أحد أكبر المراكز العالمية في المعالجة الهيدروجنية للنفط المتبقي.

وأضاف أن المعالجة الهيدروجينية للنفط المتبقي ظلت قيد الاستخدام عدة عقود موضحا أن التكنولوجيا كانت بطيئة في تطورها باستثناء تطورات محدودة في إطالة دورة استخدام المواد الحفازة وفي نوعية المنتج.

وذكر أن مؤتمر (المعالجة الهيدروجينية للنفط المتبقي 2017) الذي يستمر ثلاثة أيام يعد أول لقاء دولي حول «معالجة النفط المتبقي في الكويت» وذلك تحت رعاية وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي عصام المرزوق.

وبين أن المؤتمر سيناقش كيفية توجيه هذه الصناعة لإضافة قدرات جديدة في معالجة النفط المتبقي هيدروجينيا والتحديات التي تواجه التكنولوجيات الحالية المعنية بهذا الشان.

ولفت المطيري إلى أن المؤتمر يناقش ايضا طرق وسبل تخفيض التكلفة في المعالجة الهيدروجينية للنفط وافضل الممارسات في العمليات واستكشاف الأعطال ومعالجتها وكذلك اتجاهات الصناعة المستقبلية.

وأشار إلى الحاجة المتزايدة لامتلاك القدرات على تقييم المواد الحفازة بطرق سريعة وموثوق فيها وتحديد الوصفات الصحيحة من النظم الحفازة التي تفيد خصوصا وحدات المعالجة الهيدروجينية للنفط المتبقي مما يعزز من إمكانياتها لمعالجة الأنواع الصعبة من المتبقي من النفط الخام الأكثر ثقلا.

■ **العدساني: صناعة التكرير شهدت نقلة نوعية في الأسواق العالمية نتيجة توصيات الاتفاقية الدولية**

■ **مصافي تكرير النفط تحتاج إلى العمل بسرعة واتخاذ قرارات استثمارية بشأن معالجة النفط المتبقي**

من جانبه اكد الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني أن صناعة التكرير شهدت نقلة نوعية في الأسواق العالمية نتيجة توصيات الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن للحد من نسبة الكبريت في وقود السفن كذلك التغيرات المتواصلة في الطلب على الطاقة ونمو الاقتصاد والتحديات الجديدة مثل السيارات الكهربائية.

وقال العدساني في كلمته إن الوقود البحري شهد تغيرات سريعة نتيجة قرار المنظمة البحرية الدولية (اي ام او) بخفض محتوى الكبريت في الوقود البحري المستخدم في البحار المفتوحة من 3ر5 إلى 5ر0 في المئة متوقعا ان يصبح هذا القرار نافذا بحلول عام 2020.

وأوضح ان هذه القيود ستشكل تحديا للمصافي إذ عليها التخطيط لما يجب القيام به بما يخص النفط المتبقي ذات المحتوى الكبريتي العالي الذي لم يعد من الممكن مزجه في وقود السفن.

وبين أن مصافي تكرير النفط تحتاج إلى العمل بسرعة واتخاذ قرارات استثمارية بشأن معالجة النفط المتبقي لمواكبة اللوائح التشريعية والبيئية متزايدة التشدد الخاصة بهذه الصناعة مشيرا إلى الحاجة الملحة لجعل معالجة النفط المتبقي ممكنة من الناحية التكنولوجية وذات جدوى اقتصادية وصديقة للبيئة.

ويناقش مؤتمر (المعالجة الهيدروجنية للنفط المتبقي 2017) طرق وسبل تخفيض التكلفة في المعالجة الهيدروجينية للنفط المتبقي وأفضل الممارسات في العمليات واستكشاف الأعطال ومعالجتها وكذلك اتجاهات الصناعة المستقبلية.

جانب من المؤتمر

«السعري» ينخفض 149.09 نقطة في جلسة «حمراء» للبورصة

هبوط جماعي لمؤشرات البورصة

انتهت بورصة الكويت جلسة تعاملاتها امس الاثنين على انخفاض مؤشرها السعري 149ر09 نقطة ليصل إلى مستوى 6319ر07 نقطة بنسبة هبوط بلغت 2ر3 في المئة.

في المقابل انخفض المؤشر الوزني 11ر5 نقطة ليصل إلى 402ر28 نقطة بنسبة انخفاض بلغت 2ر7 في المئة كما انخفض مؤشر (كويت 15) بواقع 35ر5 نقطة ليصل إلى 918ر7 نقطة بنسبة بلغت 3ر7 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 133ر6 مليون سهم تمت عبر 4519 صفقة نقدية بقيمة نقدية بلغت 28ر4 مليون دينار كويتي (نحو 92ر8 مليون دولار أمريكي).

وتابع المتعاملون المعلومات الشهرية عن عدة صناديق لشركة (بوبيان كابيتال) وهي صندوق السيولة بالدولار الأمريكي و(متعدد الأول القابض) و(السوق النقدي بالدينار الكويتي الثاني) علاوة على تنفيذ بيع أوراق مالية (غير مدرجة) لصالح حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل الكويتية.

كما تابع هؤلاء افصاحا عن اتمام عمليتي شراء وبيع لشخص مطلع على أسهم شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية إضافة الى الإفصاح عن تغير هدف ملكية شركة الخير الوطنية للأسهم والعقارات في شركة المال للاستثمار.

وكانت أسهم شركات (سينما) و(عقار) و(وثاق) و(اريد) و(كامكو) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (بيتك) و(استثمارات) و(الامتياز) و(المستثمرون) و(وطني) الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (كميفك) و(أولي تكافل) و(تحصيلات) و(تمكين) و(التعمير) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 17 شركة وانخفاض أسهم 90 شركة في حين كانت هناك 11 شركة ثابتة من إجمالي 118 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 36ر7 مليون سهم تمت عبر 1701 صفقة نقدية بقيمة 20ر4 مليون دينار (نحو 66ر7 مليون دولار).

«أسواق المال» توافق على إعادة هيكلة رأسمال «مينا» العقارية

وافقت هيئة أسواق المال الكويتية على طلب شركة (مينا) العقارية إعادة هيكلة رأسمالها البالغ 19ر6 مليون دينار كويتي (نحو 64 مليون دولار أمريكي) عبر التخفيض إلى 8ر2 مليون دينار (نحو 26ر8 مليون دولار).

وقالت (مينا) العقارية في إفصاح على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إن التخفيض يتمثل في إلغاء عدد 114ر048ر340 سهما من أسهمها بمبلغ 11ر4 مليون دينار (نحو 37ر2 مليون دولار) وبنسبة 58ر03 في المئة.

ولفتت إلى التخفيض لإطفاء كامل مبلغ الخسائر المتراكمة كما في 31 مارس 2017 بحيث يصبح رأس المال 8ر2 مليون دينار (26ر8 مليون دولار) دون احتساب أسهم الخزينة ضمن أسهم رأس المال في التخفيض.

وأضافت أن الهيئة وافقت على زيادة رأس المال المخفض إلى 15ر2 مليون دينار (نحو 49ر7 مليون دولار) بزيادة عينية بقيمة تعادل 7ر05 مليون دينار (نحو 23 مليون دولار) وبنسبة 85ر5 في المئة من رأس المال بإصدار 70ر544ر557 سهما وبعلاوة إصدار.

وأوضحت أنها ستخصص كامل الزيادة لمن يرغب من مساهمي (رأسمال القابضة) وهي شركة مقفلة مع تنازل مساهمي (مينا) العقارية عن الأولوية في الاكتتاب.

وأكدت (مينا) العقارية في إفصاحها صعوبة قياس الأثر المالي نتيجة الخطوة حاليا إلى حين إتمام كل الإجراءات القانونية والرقابية اللازمة وإتمام الصفقة وبيان عدد الأسهم التي يتم الاستحواذ عليها.

وأسست (مينا) العقارية عام 2004 وادرجت في بورصة الكويت عام 2008 ويبلغ رأسمالها 19ر6 مليون دينار (نحو 64ر09 مليون دولار).

وتكمن أغراض الشركة في ممارسة كل الأنشطة العقارية من شراء وبيع وتملك وتقسيم وتطوير الأراضي والعقارات لحساب الشركة داخل الكويت وخارجها وكذلك إدارة أملاك الغير.

كذلك تكمن أغراضها في استغلال العقارات وإدارتها لحساب الشركة أو لحساب الغير داخل الكويت وخارجها والتعامل بشراء وبيع الأوراق المالية الخاصة بالشركات ذات المشابهة لنشاطها.

هيئة الاستثمار تنفي تراجع قيمة أصول صندوق الثروة السيادية

نفت الهيئة العامة للاستثمار الكويتية اليوم الاثنين صحة ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي أخيرا حول تراجع قيمة أصول صندوق الثروة السيادية الذي يتم إدارته من قبلها.

وقالت الهيئة في بيان صحفي إن الأرقام والبيانات التي يتم تداولها هي تقديرات خارجية من جهات غير مطلعة ولا تعكس الأداء الحقيقي لمحفظة أصول الهيئة والذي عرض على مجلس الامة اثناء عرض الحالة المالية للدولة حتى 31 مارس 2017 وكان الأعلى بتاريخ الكويت.

وأوضحت أنه منذ ذلك التاريخ حتى اليوم لا يوجد تراجع في قيمة الأصول بل هناك نمو واضح مدعوم بأداء الهيئة.

يذكر أن أداء الهيئة العامة للاستثمار خاضع للتدقيق من الجهات الرقابية ويتم عرضه على مجلس الأمة الكويتي سنويا.

«الخليج للتأمين» تحقق 8 ملايين دينار أرباحا صافية في 9 أشهر

اعلنت مجموعة الخليج للتامين تحقيقها 8 ملايين دينار كويتي (26ر6 مليون دولار) ارباحا صافية في الاشهر التسعة الاولى من 2017 بربحية 44ر8 فلس للسهم الواحد مقارنة بـ10ر5 مليون دينار (35 مليون دولار) بربحية 58ر9 فلس للسهم الواحد عن نفس الفترة من 2016.

وعزت الشركة في بيان صحفي سبب الانخفاض في صافي الربح الى انخفاض حصة المجموعة من نتائج الشركات التابعة لافتة الى ارتفاع حقوق المساهمين لتصل إلى 82ر4 مليون دينار (272ر9 مليون دولار) بنهاية سبتمبر الماضي.

وقالت ان قيمة الاقساط المكتتبة خلال الاشهر التسعة الاولى من 2017 بلغت 246ر6 مليون دينار (816ر5 مليون دولار) بزيادة نسبتها 61ر5 في المئة مقارنة بـ152ر7 مليون دينار (505ر6 مليون دولار) عن نفس الفترة من العام السابق.

ونقل البيان عن الرئيس التنفيذي للمجموعة خالد الحسن قوله ان نتائج التسعة اشهر الاولى من العام الحالي تعكس النمو المتواصل للمجموعة وقدرتها على حماية اصولها وحقوق مساهميها وسعيها المستمر لتقديم افضل الخدمات التامينية لعملائها في جميع الاسواق.

وأضاف ان هذه الانجازات تحققت بفضل الدعم المستمر من عملائها وثقتهم في ادارة المجموعة وخدماتها وبفضل دعم مساهميها وتفانى واخلاص موظفي الشركة.

وتاسست مجموعة الخليج للتامين عام 1962 وادرجت في بورصة الكويت عام 1984 وتقوم بكل انواع التامين وجميع اعمال الضمان والتعويض واستثمار راس المال والممتلكات في مختلف مجالات الاستثمار المالي والعقاري محليا ودوليا.

البنك الوطني يوفر خدمة «Tap & Pay» لجميع عملاء البنوك الأخرى

خزعل: البنك يملك أكبر شبكة نقاط بيع وأجهزة تدعم التكنولوجيا الجديدة في الكويت

هنادي خزعل

يسعى بنك الكويت الوطني من خلال طرحه العديد من الخدمات والمنتجات والبرامج إلى تعزيز نمو الاقتصاد الكويتي المحلي. وفي هذا الإطار، أعلن البنك عن توفير شبكة خدماته الجديدة الآمنة والسهلة Tap and Pay إلى عملاء البنوك الأخرى في الكويت لضمان استفادة الجميع من هذه الخدمة.

وبفضل وجود أكثر من 11 الف جهاز نقطة بيع، منها 4000 جهاز يدعم خدمة Tap|Pay، يملك «الوطني» أكبر شبكة نقاط بيع في البلاد تقبل إجراء العمليات المصرفية بلمسة واحدة بالتعاون مع شركة «كي-نت». ويتيح البنك حاليا هذه الخدمة أمام كافة حاملي البطاقات المحلية والدولية، بحيث يستطيع عملاء البنوك الأخرى الإستفادة من شبكة «الوطني» الواسعة.

والخدمة Tap|Pay عبارة عن تكنولوجيا سداد مدفوعات متطورة، مقبولة محليا وعالميا، بحيث تتيح للمستخدمين استخدام بطاقاتهم سواء كانت بطاقات خصم او ائتمان او مسبقة الدفع في أي جهاز يدعم خدمة Tap|Pay. فضلا عن ذلك، يمكن للمستخدمين سداد مشتريات بقيمة 10 دنانير بكل يسر وأمان دون الحاجة إلى إدخال رقم سري. تتوافر الخدمة أيضا لحاملي السوار وملصق الدفع، حيث يستطيع العملاء بكل أمان وسهولة استخدام أجهزة نقاط البيع ذاتها سواء بالبطاقة، أو السوار، أو ملصق الدفع.

إضافة إلى ما سبق، سواء كنت خارج أوقات العمل، أو تمارس رياضة المشي، أو في ستاربكس لتناول القهوة، لا داعي لأن تحمل معك محفظة كبيرة، إذ يوفر «الوطني» خدمة سداد مشترياتك منخفضة القيمة بكل سهولة من خلال تقريب سوار المعصم أو ملصق الدفع الموجود على غطاء هاتفك ولمس جهاز نقطة البيع الذي يدعم هذه الخاصية. هذه التكنولوجيا المبتكرة توفر وقت العملاء ورجال الأعمال، وتقدم أسهل وأفضل خيار سداد.

وتعقيبا منها على الخدمة، قالت مساعد مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني هنادي خزعل «يلتزم «الوطني» التزاما عميقا بدعم ازدهار اقتصاد الكويت بما يعم الفائدة على الأجيال الحالية والمقبلة، وذلك من خلال إتاحة أكبر شبكة لخدمة Tap|Pay في الكويت لجميع حاملي البطاقات المحلية والدولية.

وأضافت قائلة «نقدم خدمة دفع مبسطة وآمنة للمجتمع بأكمله، وبالتالي نمهد طريقا نحو مستقبل مليء بالابتكار والكفاءة، بحيث يعزز من مستوى التنمية الاقتصادية في البلاد على المدى البعيد».

وأشارت إلى أنه يمكن لعملاء الخدمات المصرفية للشركات والأعمال في بنك الكويت الوطني الاستفادة أيضا من خدمة Tap|Pay، التي تتيح لهم سداد مشترياتهم منخفضة القيمة بكل يسر وراحة. لافتة إلى ان هذه الخدمة تعطي أيضا ميزة للشركات أمام منافسيهم، بحيث تخولهم لإجراء معاملاتهم المصرفية بطريقة سلسة ومضمونة لضمان رفع مستوى رضا العملاء واستمرارية أعمالهم.

تجدر الإشارة إلى أن «الوطني» هو البنك الوحيد في الكويت الذي يوفر خدمة Tap|Pay على شكل سوار معصم وملصق، الأمر الذي يبسط عملية السداد، ويعزز إجراء العمليات المصرفية بلمسة واحدة. تتوافر الملصقات وسوار المعصم حصريا لدى فرع « الوطني» في الأفنيوز، أو يمكن الاتصال على مركز خدمة العملاء 1801801 للحصول عليهما وتوصيلهما إلى العميل أينما كان، مجانا. لمزيد من الحماية، عند سداد قيمة المشتريات التي تصل قيمتها إلى 10 دنانير، يمكن لحاملي البطاقات ببساطة استخدام البطاقة أو الملصق أو السوار عند جهاز نقطة البيع. أما في المشتريات التي تزيد قيمتها عن 10 دنانير، لابد من إدخال الرقم السري عند جهاز نقطة البيع.

تدل هذه الخدمة المبتكرة التي يقدمها «الوطني» على سعيه الحثيث لطرح منتجات وخدمات مصرفية عالية المستوى وتوفير أحدث وسائل التكنولوجيا تطوراً، مع الحرص في الوقت ذاته على عنصر الأمان. وتراعي خدمة Tap|Pay من «الوطني» أعلى المعايير العالمية للأمان، فضلا عن انها تعزز مركز البنك كواحد بين أكثر 50 بنكا امانا في العالم.